

دولة مدنية

ميشيل كيلو*

يزعم هذا النص أن هناك نمطا واحدا للدولة المدنية، لكن بعض انصار هذا المفهوم حولوه إلى شعار للاستهلاك السياسي، بينما كان عليهم التعامل معه بوصفه هدفا تاريخيا للنضال المجتمعي المطالب بالحرية، بدل قراءته بطريقة تتعارض معه نصا وروحا، كما سيؤكد هذا النص في سياق شروحه. وسأقارب موضوعي من زوايا ثلاث: علاقة مفهوم الدولة المدنية بالإنسان كمواطن في دولة؛ وبالمؤمن كنوع خاص من الانسان السياسي؛ والديموقراطية كنظام فكر وحياء.

لكن، بداية، وقبل الدخول في الموضوع بزواياه الثلاث، لا بد من تأكيد مسألة رئيسة، هي أن الدولة لا تستحق اسمها ولا تكون دولة بحق، إلا حيث يغلب تعريفها انطلاقا من المجتمع على تعيينها بواسطة السلطة، ويتحدد جانبها السلطوي بطابعها المجتمعي. هذا ما علمتنا إياه تجربة الاستبداد العربية الحديثة عامة والسورية منها خاصة، حيث تم خلال تحويل الدولة إلى سلطة أو السلطة إلى دولة انزلت من عليائها السياسية وتم اجتثاث جذورها في المجتمع، الذي ما ان فشلت في إخضاعه لعملية إعادة بناء تجعل منه مجتمع سلطة، حتى بادرت إلى بناء مجتمع خاص بها: مجتمع منفصل يضم أجهزة قمعية متنوعة الاشكال والمسميات، هو مجتمع سلطوي صرف، استولى على وظائف الدولة وحولها الى مهام تقع جميعها في مجاله الخاص، القائم على شرعية اكراهية / امنية، وظيفتها إخراج ما بقي من دولة من فسخ ومجالات عامة متموضعة في المجتمع المدني، مجتمع التعاقد والبشر العاديين وما بينهم من مصالح خاصة. وبهذا لم يعد هناك دولة - مجتمع، بل نشأت على انقاضها دولة - سلطة. وهذه انقلبت بمرور الزمن إلى كيان غريب عن الهيئة المجتمعية

* باحث وناشط سياسي سوري

العامة ، وإن تعاضم تداخل هذا الكيان وتشابكه معها بالرغم من طابعه البراني. هذا الكيان يراعه حاكم / سلطان تلغي وظيفته ما يقع في مجالات اختصاصها من مهام الدولة المجتمعية، وتحوله إلى فسحة تتقرر شؤونها من قبل حاشية تعين الحاكم على الامساك بسلطة وضعت نصب عينها تقويض المجتمع كفاعل سياسي وتحطيم وحدته وتفتيته وجعله مجتمع ملل محدث يدار من فوق، بيد مركز لا تحمله طبقات وفئات المجتمع الحديثة. مثل هذا المجتمع تقوم ركائزه على تكوينات ما قبل مجتمعية، نافية للمجتمع، نظمها الحاكم وحدّثها أمنيا ووظيفيا، ليستخدمها كأساين يقوض بواسطتها تماسك الشعب ويتحول بها الشعب إلى جماعات وجمعات متناحرة.

بتقويض الدولة وإلغاء طابعها المجتمعي، وبإخضاع القانون لمصالح قلة من اصحاب الامتيازات (عرف فرويد الاستبداد بجملة واحدة تقول: هو وضع القانون في خدمة مصالح خاصة)، صار بالإمكان تعريض المواطنين لأنواع كيفية من الظلم لا تمارسها عادة الدولة، خصوصاً في البلدان التي تحرص على استقلالية دولتها عن صراعاتها الداخلية، وترى في الدولة كيانا جامعا لا يجوز أن ينحاز إلى أي مكون من المكونات المنضوية فيه، يخضع هو نفسه للدستور وحكم القانون، في حين تنحاز الدولة / السلطة إلى الممسكين بأعنة الحكم دون غيرهم، وتنكر وجود أي طرف غيرهم وحقوقه، ولا تقيم أي علاقة مع اي مواطن خارج إطار الاضطهاد والإقصاء عن الشأن العام وما يتصل بهما من شؤون خاصة. المواطن، هنا هو اقرب الى عبد بلا حقوق، وليس مواطنا يتمتع بأي قدر من الحرية في أي أمر يخصه، حتى إن كان شخصا أو فرديا.

لن اتحدث بالتفصيل عن إعادة إنتاج الدولة / السلطة ، يكفي أن أقول إن سلطتها هي أداة سيطرة واستيلاء على ما ينتجه ويراكمه مجتمع البشر المدني والاهلي من ثروات وعوائد مادية، وإنها تستولي بالقوة والتخويف على ما هي بحاجة إليه من المجتمع، كي تحافظ على توازن مكوناتها عبر مدها بكل ما تحتاج اليه من موارد، وتبقى غامضة البنية والتكوين بالنسبة إلي المجتمع ومتفوقة عليه وخارج متناوله، بالرغم من انغراسها العميق في جميع جوانب وأوجه وجوده، وما يتيح لها من قدرة تمكنها من فعل ما تريده، دون ان يكون باستطاعته تجميع ما يكفي من قدرات وقوة وبلورتها للرد عليها أو للخروج من عبوديته لها.

مسألة أخرى: من المعروف أن الدولة المدنية نشأت في سياق تخلق الإنسان كمواطن في الدولة الحديثة، وأن اساس هذا الانتقال كان فلسفيا وفكريا، كما في تكون رؤية ومفاهيم جعلت من الانسان مركز الوجود والمجتمع، والكائن الذي يجب أن يتعين كل ما ومن عداه بدلالته، انطلاقا من تعريف محدد يرى في الانسان ذاتا حرة وجديرة بالحرية مؤهلة لتفسير الواقع على صعيد الفكر وتغييره، من خلال ممارسة منهجية ومنظمة تعيد إنتاج هذا الانسان باعتباره واقعا إنسانيا، واقعا للإنسان، كان يتعين من قبل بدلالات خارجة عنه، اعتبر لفترة طويلة تابعا لها لأنها هي مركز الوجود والموجود. من هذا الانتقال فصاعدا، صار

كل شيء يتعين بعلاقته مع الإنسان، وغدا الانسان هو مقياس جميع الأشياء والموجودات، كما قال بعض فلاسفة الإغريق، وبرز ككائن أخذ يتعين كل شيء به ويعد تالي الأهمية بالمقارنة معه. فهو الموجود بامتياز، ووجوده وحده وجود حق. هذا التحول من قطب متعال وقدسي إلى قطب نقيض دنيوي وملموس، أحدث ثورة فكرية وثقافية اعقبها تطور سياسي ثوري. وغالبا ما كان هذا التطور متدرجا وبطيئا. وهو ما يفسر تراجع دور الكنيسة كمؤسسة سياسية، واللاهوت كعلم جامع، وتخلق السلطات الدنيوية التراكمي وصولا إلى الدولة الحديثة، وانشقاق العلوم الإنسانية عن اللاهوت، مع ما أدى إليه ذلك من تهميشه وإبعاده من عالم المعرفة. وقد غدت المعرفة قابلة للقياس وذات موضوعات ومناهج محددة، بعد أن كان هو الذي يهيمن عليها ويقرر حدودها ومضامينها ونوع أدواتها ونتائجها .

بهذا الانقلاب الشامل في الفكر والواقع، وفي النظر والعمل، وما ترتب عليه من ممارسات، نشأ تحول كوني أدى إلى تأسيس السياسة بمعناها الحديث، واكتشاف أسسها الإغريقية ونفض غبار الزمن عنها، وقلب السياسة إلى فاعلية بشرية، إنسانية، موضوعها شؤون الانسان الخاصة والشأن العام وما بينها من علاقات ونقاط تلاقٍ وتفاعل على أصدعة الدولة والمجتمع والمواطن: إنسان الدولة، الذي شرع يصنع واقعه بإرادته الحرة. وبهذا الانقلاب، تحولت السلطة من جهة يتدبر شؤونها حاكم فرد أو قلة نخبوية إلى جهة تتدبر شؤون المواطنين العامة، في إطار فسخ محددة يعينها القانون بوصفه السيد الوحيد في الدولة: إله الدولة الحديث، الذي لا يعلو عليه شيء والذي يخضع له كل من وما عداه من بشر ومؤسسات. بذلك، لم تعد الشرعية تنبع من علاقة حاكم فرد بقوة فوقية، ولم يعد مصدرها حقا أو تكليفاً إلهياً، وإنما صارت الشرعية تأتي من تحت، من إرادة المحكومين، التي اعتبرت بطريقة ما مشتركة وعامة، رغم انضواء فئات مجتمعية متباينة المصالح والرؤى فيها، وجسدت سيادة الشعب وترجمتها إلى مدونات قانونية وطرق حكم ملزمة تتقيد بها، وأبنية إدارية وتمثيلية تقوم على الاجماع: المفهوم الجديد الذي لم يكن معروفا من قبل، والذي احتل الآن مكانا مهما في أي فاعلية عامة .

في الماضي، كان هناك دولة يجسدها شخص. وعندما صار الشعب حامل التمثيل والشرعية ومانحها، وجب أن تزول شرعية الحاكم كفرد وتنتقل إلى الجماعة السياسية، التي غدت وطنية أو أموية، وان تبدأ حقبة مختلفة يقرر المواطنون فيها شكل الحكم الذي يريدونه، والأشخاص الذين يفوضونهم بتمثيلهم، والمهام التي يكلفونهم بها، على أن يقع انتخابهم، اي منحهم الشرعية والثقة، في فترات زمنية محددة مسبقا، لا تسمح لهم بالاستقلال عن ناخبهم وتكوين سلطة خاصة بهم من جهة، والتصرف ضد او خارج ارادة من كلفوهم بتمثيلهم من جهة أخرى . تلك كانت بدايات انضجتها قرون من الصراعات والتقدم والتأخر، قبل أن تكتمل وتصير ما نعرفه اليوم تحت اسم النظام الديمقراطي .

١- الدولة المدنية وعلاقتها بالمواطن كإنسان

ليس هناك اليوم أي دولة مدنية في أي مكان من وطننا العربي، لأن دولنا لم تقم على ركيزة الدولة المدنية الوحيدة: المواطن كإنسان حر . بتأمل وضعنا، كان من الضروري التمييز في مقدمة هذا النص بين دولة / مجتمع ودولة / سلطة، والتأكيد على ما بينهما من تناف بنيوي وتعارض جذري في كل ما يتصل بطابعهما وعملهما، والتأكيد على أن سمات الدولة والمدنية لا تنطبق على «دولة» النمط الثاني، دولة / السلطة، لكونها اقرب بكثير إلى السلطة منها إلى الدولة، وتفتقر إلى الإنسان الحر كحامل وموضوع في آن معا للسياسة المدنية، الذي اعتبره الفيلسوف اليوناني أرسطو: «ذاتا حرة وجديرة بالحرية، بغض النظر عن تعييناتها الموضوعية». هذا الانسان، الذي غدا بدءا من الإصلاح الديني اللوثيري، ثم عصر النهضة وما تلاه من انوار، منطلق ومآل كل شيء، صار يتعرف بحريته ويتعين بها وليس بأي تعيينات مادية، طبقية كانت أم اثنية أم عرقية أم وطنية أم اجتماعية أم أي صفة اخرى، وأخذ الانسان يتساوى في حريته، بغض النظر، عن تفاوت موقعه الاجتماعي، هو محدد شأنه الخاص باعتباره شأنًا عاما، والشأن العام بوصفه شأنه الخاص، هو النقطة التي تتقاطع فيها المصالح الخاصة والمصالح العامة والمصالح الوسيطة الواقعة بينهما، فلا بد من اعتباره أيضا حامل المجال السياسي وصولا الى الدولة، التي لا مقياس لشرعيتها غير تنمية حريته وتمكينه من صيانتها وتوسيعها. بالنظر إلى أن هذا الإنسان الحر صار حجر الزاوية في تشكل جديد يتماهى معه هو المجتمع المدني، مجتمع المواطنين - البشر - الأحرار ، الذين يتولون مشروع حريتهم بانفسهم، ولا يعهدون به إلى أي جهة برانية، سواء كانت حزبا طليعيا ام بروليتاريا صناعية أم دولة اشتراكية أم رأسمالية ، فإنه صار هو ارضية الدولة وتعبيرها السياسي، الذي يجعلها بفاعليته العامة مدنية، كي لا يتعارض أي فعل من أفعالها مع حريته كمواطن.

يفسر هذا لماذا ينكر هذا النص وجود الدولة المدنية حيث لا يكون الإنسان حرا ، ولا يكون بالتالي حامل الشأن العام وغاية مؤسساته ، ولا يشكل مع بقية المواطنين مجتمعا مدنيا هو حاضنته وحاضنة الدولة العامة. بهذا الإنسان الحر، الذي هو عضو مجتمع مدني ومواطن دولة، تصير الدولة مدنية وتبلغ أرفع درجة ممكنة من الانسجام والتناغم مع مجتمعتها ومواطنها، وتتوطد وظيفتها بوصفها جهة تنمي الحرية وتصورها ، بينما يخضع كل ما ومن فيها للقانون باعتباره السيد الوحيد وضامن وحدة وسلامة مكونات المجال السياسي الثلاث السابق ذكرها ، الذي لا يحق لأحد مخالفة أحكامه ومعاييرها ، لأن مخالفتها تقوض الأمن والسلام الاجتماعي .

باستنادها على الإنسان كذات حرة وجديرة بالحرية، هي مصدر حامل السياسة بصفتها فنا ينصب حصريا على تدبير الشأن العام بما هو شأن شخصي وخاص بالمواطن، ترسي الدولة المدنية الفضاء الداخلي، بما هو

فسحة يتحرك المواطن فيه بحرية دون أن يرتطم بغيره أو تنشأ بينه وبين شركائه ضمن هذا الفضاء تناقضات يتطلب حلها استخدام العنف. لا وجود لهذا الفضاء الداخلي في الدولة / السلطة، ليس فقط لأن مواطنها ليس إنسانا حرا وليس مواطنا ويفتقر إلى حقوقه، وإنما كذلك لأن هذا النمط من الدولة يعيد إنتاج ذاته من فوق، من الحاكم، وليس من تحت، من المجتمع الذي جعلته عدوا لها دأبت على قمعه وترويضه ومنعه من امتلاك أي هوامش حرة مهما كانت زهيدة وضيقة. بانتفاء هذا الفضاء، تنتفي القدرة على ممارسة السياسة بوصفها فاعلية غير سلطوية، مجتمعية ومباشرة، وينتفي وجود الإنسان ذاته إلا بما هو فرد في رعية وتابع قاصر ومحدود الرشد، لا مفر من إخضاعه بصورة دائمة للرقابة و«الرعاية»، كي لا يمارس أي حراك أو توجد أطر قانونية أو توافقية / سلمية تعبر عن وجود إرادة عامة ما، ما دام من غير الجائز، بكل بساطة، ان يكون هناك وجود لإرادة كهذه، تعتبرها السلطة خطرا دائما عليها قمع أي بادرة تم عنه بوصفها مشروع عصيان أو تمرد يجب القضاء عليه في مهده وباقصى الشدة والعنف .

بالمقابل، تخرج الدولة المدنية العنف من المجال العام، وتستولي على حق مواطنها في استخدامه، كي تحل خلافاته وصراعاته مع الآخرين من العنف وتبقى الحياة قابلة للإدارة بالوسائل السلمية، التي تنتمي إلى السياسة الشرعية . بينما تخرج دولة / السلطة العنف من أيدي الأفراد وتحتكره كي تستخدمه ضدهم في كل مناسبة، وتجعله عنفا شاملا، وقائيا ورادعا، وقاتلا لا حدود لاستعماله ولا قيود عليه عند الضرورة، على غرار ما نراه اليوم في سوريا، حيث لم تخض دولة / السلطة ولو من بعيد أي حرب مع اي عدو بالإصرار الذي تخوض به منذ عام ونصف العام حربا مفتوحة ضد شعبها، ليس لأنه تأمر عليها، كما تدعي، بل لأنه رفض ظلمها وطالبها، سلميا، في البداية، بإصلاح أحواله وتحسين شروط وجوده، فما كان منها إلا ان اعتبرت مطالبه خروجا من الخوف وإخلالا بالتوازن بين مجتمع الامتيازات الخاص بها، ومجتمع المحرومين والمظلومين، مجتمع الشعب، يستحيل صده وإزالته إلا بعنف يدفع إلى حدوده القصوى ويكون له عدد غير محدود من الضحايا، ويفضي إلى قدر من الدمار يقوض أبنية المجتمع وما يتصل بها من أبنية الدولة.

لا فضاء للحرية، بل فضاء واحد ومندمج للعنف: هذه هي النتيجة الحتمية لأي وضع سلطوي / دولوي لا ينهض على الإنسان كذات حرة تتعين من خلاله ولصالحه آليات إعادة إنتاج السياسة وسبل عملها وأهدافها. هذا الجذر، الذي يفضي توفره إلى قيام الدولة المدنية، وغيابه إلى قيام الدولة / السلطة، دولة النظام الاستبدادي القهري والعييف، هو الذي تعدنا ثورة المجتمع العربي الراهنة بتوفيره من مقومات هي التي اسست العالم الحديث، تجسدها دولة مواطنة يحملها مجتمع مدني مادته الإنسان الحر بما هو مواطن يتمتع بحقوق وواجبات واحدة تتخطى أي تمييز بينه وبين غيره ينطلق من تعيينات ناجمة عن العرق واللون والوضع الطبقي والانتماء الوطني أو القومي أو الديني .. الخ.

٢- علاقة الدولة المدنية بالمؤمن

قلت قبل قليل إن الدولة المدنية بدأت تتخلق مع تخلق الإنسان كذات تتعين بالحرية وليس بأي مواضع موضوعية . باعتماد الحرية كمحدد يعتبر كل ما عداه ثانويا ينضوي في تعييناته التالية ، يصير أي انكفاء سياسي أو أيديولوجي، على مواضع الإنسان الثانوية ، اعتداء على حرية الإنسان وإنسانيته ، ومدنية السياسة والدولة ، التي يجب أن توضع عندئذ تحت حيثية الأيديولوجيا وتعتبر دولة أيديولوجية . اما النموذج الأكثر رواجاً من هذه الدولة ، فهو ما يسمونه الدولة الدينية ، التي تعرف الإنسان بإيمانه ، ولا تقر بمساواة البشر في حريتهم وإنما تقوم على اختلافهم كمؤمنين، أي على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . في هذا النموذج، هناك فصل تمييزي بين الإنسان وبين المؤمن، يعرف الاول بحريته والثاني بدينه او مذهبه او أيديولوجيته، مع ما يترتب على ذلك من تباينات في واقعهما والسياسة المستندة اليهما، تنبع مما يلي :

- إذا كان الإنسان يعرف بدينه ، فهذا يعني حتمية المساواة بين اتباع دين واحد والتفريق بينهم وبين غيرهم من اتباع الأديان الأخرى : فاتباع ديني يتساوون معي وأتباع غيره ليسوا مساوين لي. والمؤمن في هذه الحالة ليس الإنسان ، لان الإنسان غير المؤمن ، الذي يبقى في جميع الأحوال إنساناً يتعرف بحريته ، يكون في عين المؤمن أدنى منه منزلة عند الله وفي الواقع ، ومختلفاً عنه في الطبيعة والهوية وما يترتب عليهما من نتائج مهمة تلغي السياسة بإلغاء أساسها الموحد : تساوي البشر في حريتهم. بالرغم من اختلاف أديانهم ومنابتهم الطبقية وأعرافهم وثقافتهم واثنياتهم ووطنياتهم وقومياتهم .. الخ ، ومساواتهم امام العدالة التي يجب أن ينالوها ويعيشوا في ظلها .

- بناء الدولة كدولة مؤمنين، يختفي الإنسان من السياسة ويحل محله المؤمن، مع أنه تعيين ثانوي من تعيينات الإنسان، الذي لا يكون في هذه الحال إنساناً حراً مؤمناً، بل يصير إنساناً مؤمناً وحسب، يتعرف بالإيمان كسمة تقرر وجوده، وتعتبر حريته مسألة ثانوية بالمقارنة معها. هذا الواقع يقسم المواطنين إلى أصناف متفاوتة في هويتها ، تنتفي او تتلاشى بوجودها إمكانية وضع قانون واحد يساوي بينهم ويبطل ما قد يقبض إمكانية إقامة العدالة بينهم. لا داعي للقول: إن الافتقار إلى المساواة والعدالة يبطل قدرتنا على إقامة دولة مدنية .

- بناء الدولة على الإيمان، وتعريف مواطنها به، نكتسب السياسة سمة استبدادية حتمية وتصير علاقاتها عمودية تنزل من فوق الى تحت ، من الله إلى الحاكم فالرعية، ويزول منها التشابك، وتاليا يزول التفاعل والتكامل، وتغدو فاعلية غير تواصلية لا يجوز للرعية التدخل فيها أو مقاربتها، لأنها شأن مقدس وكيمياء سرية يستحيل ان يفهمها الفرد العادي، فضلا عن أنه لا يحق له فهمها، وتصير الشريعة هي القانون الناظم لحياة وعلاقات الهيئة المجتمعية العامة، التي تفقد صفاتها السياسية أو العامة، وتقف الدولة على رأسها،

ويزعم فرد بعينه هو الحاكم أنه يفهم وحده لغتها ويستطيع فك ألغازها، التي يجب ان تكون ملزمة للجميع باستثناءه، وينقلب المجتمع إلى جماعة مؤمنين يرتبطون بأواصر ما فوق دنيوية، خرجت فكرة المصلحة منها إذا لم تتصل بالإيمان وما ينجم منه من منتجات « دهرية »، وينتفي المجتمع المدني كمجتمع مواطنين أحرار، والدولة كتعبير سياسي عنه، وتحل الطاعة محل الحرية، وتزول أي صورة من صور الشراكة، وتتكرس مدونة أخلاقية فئوية وتمييزية تغدو معيار السلوك، الذي يغطي السياسة بقيم لا تتفق معها، ويضفي طابعاً مباشراً وآنيًا على العلاقات الإنسانية يزيل منها أي تشابك يتخطى العابر والعرضي فيها، وتقلب المجال العام إلى مجال حدثي يحظر على المواطن الفرد المشاركة المنظمة، غير المتقطعة، فيه، هو مجال تعسفي يحتله حاكم فرد يحركه وفق هواه، كما كان يقول جدنا الكواكبي في تعريف الاستبداد (الذي هو حكم الهوى)، وتصير السلطة « ذلك القميص الذي قمصنيه الله، الذي لا يمكن أن أنزعه» كما قال سيدنا عثمان في وصف خلافته. ويكون الدستور «تلك القصاصة الورقية التي تريد حشر نفسها بيننا وبين الله الذي منحنا السلطة والحكم»، ونصل أخيراً إلى غط الحكم الذي وصفه مولانا اسماعيل في المغرب بالقول: « من والانا عذبناه، ومن عادانا قتلناه، والسعيد من لا يرانا ولا نراه»، فلا حرية ولا مجتمعية ولا دولة ولا مواطنة ولا قانون، بل دولة/ سلطة مرجعيتها ليست من هذا العالم، فليست دولة او مدنية، لذلك تفرض على مؤسسات من هو باق من دولة ما لا يتفق وهويتها أو ما لا تقبله: أن تكون دينية، قدسية المزاعم والمرجعية، يديرها «رب» قدسي الصفات هو نقيض الإنسان الحر والديموقراطي، علما بان الدولة تميل بطبيعتها إلى أن تكون مدنية، ليس فقط لأنها تجمع مؤسسات وأجهزة وظيفية، بل كذلك لأن تدين الفرد لا يفضي بالضرورة الى تدين المجتمع، ولأن تدين المجتمع لا يجعل من السهل تدين الدولة، التي نعرف أنه يقلبها إلى دولة / سلطة من أسوأ طراز، لا يعرف قاموسها غير ظلم مواطنيها بذرائع ما ورائية وإدارتهم بالعنف .

٣- علاقة الدولة المدنية بالديموقراطية

تكون الدولة المدنية ديموقراطية بالضرورة، ولا تكون مدنية أو ديموقراطية إن كانت سلطوية . ومع أن هناك من يريد إقناعنا بأن الدولة المدنية هي الدولة غير العسكرية والتي لا تخضع لحكم العسكر، أو أنها الدولة التي تتمخض عن ثورة شعبية مطالبة بالحرية، فلا ضير عليها إن كانت دولة دينية شارك الداعون إليها في طلب التغيير وفي النضال من أجله، فهي دولة شريفة تحملها نصوص مقدسة لا يحق لبشر الاعتراض عليها أو رفضها، ولا بأس إن كانت كذلك دولة حاكم فرد مستتير أو عادل، كأنه يمكن أن يوجد حاكم يستطيع الجمع بين التعسف والاستبداد وحكم الهوى وبين الاستنارة والعدل، فإن من المؤكد أن الدولة لا تكون مدنية إذا لم تكن ديموقراطية : دولة مواطنين أحرار يشاركون في تقرير شؤونها وشؤونهم بفاعلية ومحض اختيارهم . في المقابل، لا تكون الدولة ديموقراطية ان لم تكن مدنية : دولة مواطنة وقانون وتمثيل شعبي وإدارة سياسية تعتمد وسائل

واساليب سلمية وتبذ العنف ، وتكفل المساواة والعدالة الاجتماعية .

بغير ذلك ، تكون المطالبة بالدولة المدنية مجرد لغو سياسي يراد به تقويض ما في ثورة مجتمعاتنا العربية الراهنة من مكونات تفضي إلى الدولة المدنية، ومن مقومات ضرورية لإقامتها.

وقد رأينا كيف بدأ هذا الخط يبعد بعض قوى الحراك الإسلامي المصرية عن الأسس اللازمة لقيام الديمقراطية كخيار مجتمعي جامع، وكيف دعت إلى اعتماد الشريعة أساسا للدولة وللتجربة الثورية بأسرها، وسعت إلى إحلال الشورى محل الديمقراطية، وتجاهلت قضية المواطنة والمواطن كإنسان حر، وتعامت عن حقيقة أن أساس الديمقراطية ليس التشاور بين نخبة مغلقة تم اختيارها أو تعيينها بصورة مسبقة ، بل هو المواطنة التي تمارس الشراكة في حكم يحمله مواطن هو عضو في مجتمع مدني مفتوح وليس فردا في نخبة مغلقة مسبقة التعيين أو الاصطفاء ، وتقر بأن التحول الذي شهده موقع الإنسان من الوجود يربط مصيره بالعلمانية ، المفهوم الذي يعني سياسيا ومعرفيا انفصال المجالين الديني والدينيوي احدهما عن الآخر ، واستقلال كل منهما بشؤونه بالرغم من ما بينهما من تقاطع وتشابك ، وقبول حقيقة أن الإنسان هو كائن قادر على وعي وإعادة إنتاج وجوده على صعيده الخاص والصعيد المجتمعي والكوني العام، واستخلاص نتائج من هذا التحول في فكره وواقعه ، علما بأنه ليس هناك من تعارض بين العلمانية والدين ، بدلالة الازدهار الذي عاشته الأديان في البلدان التي تعلمت ، وحقيقة أن الله استخلف الإنسان ولم يستخلف المؤمن في الأرض ، بعد أن اتم عليهم نعمته ورضي لهم الإسلام دينا. فالإنسان في هذا الإستخلاف اصل والمؤمن فرع ، وهو الأساس والآخر تابع ، والإيمان صفة من صفاته وتعيين من تعييناته الملموسة وليس سمته الجوهرية. النص القرآني في هذا الخصوص يفهم الأمور بطريقة تتفق وفهم فيلسوف اليونان أرسطو، الذي ربط كل شيء بمفهوم للحرية يجعل الإنسان مركز الكون ومؤهلا للإستخلاف في الأرض.

لا بد من أن أذكر هنا أن الله لم يستخلف فقط الإنسان في الأرض، وإنما كلفه بإعمارها كمهمة هي الأسمى، علما بانها لا تتطلب أن يكون الإنسان مؤمنا بالضرورة، بينما جعل الإفساد فيها أعظم الجرائم والمنكرات، فكأنما كان يدرجه في سياق مدني ويجعل منه صانع وجوده وواقعه، على غرار ما فهمه لاحقا فيلسوف اسمه كارل ماركس ، ضم الفرد الى اقرانه بوصفه إنسانا حر الإرادة دينوي التوجه والأغراض والوسائل ، وليس مجرد مؤمن يمثل لأوامر الدين ونواهيه التي تحدد الحاضنة العامة لسلوكه الديني كفرد في مجتمع تحكمه وتضبط إيقاعه الفكري ووعيه وحركته قوانين وآليات ومصالح ليست محض دينية أو مقدسة .

هل أمر الله باستخلاف الانسان في الارض كي نلتزم بإمره أو كي نتجاهله ؟. أليس هذا الاستخلاف تدبير عليم حكيم يقوم على التمييز بين الدين والدنيا ، ويقول لنا إن الأرض ليست السماء والجنة لا يمكن أن تقام في هذا العالم ، وأن المقدس ليس بشريا، والبشري لا يحق له أن يصير مقدسا ، وأن الإنسان

لا يجب أن يكون مؤمنا بالضرورة كي يكون انسانا ، وأن الفعل السياسي ليس دينيا ، وأنه لا يجوز للمؤمن مخالفة أمر إلهي إن أراد أن يبقى مؤمنا ، وللإنسان إن رغب أن يكون حرا .

خاتمة

اعتبر هذا النص الدولة المدنية والدولة الديمقراطية شيئا واحدا: الحاضنة التي توفق بين حرية الانسان / المواطن الخاصة وبين الحريات العامة، وتتيح له أوسع قدر من المشاركة السياسية، واعظم حماية من السلطة، التي تكبح شطط الحكام وتخضعهم لمدونات قانونية واضحة، ولرقابة رأي عام واع ومستنير وصحافة حرة وقضاء مستقل ونزيه وبرلمان منتخب من الشعب. هذه الدولة الديمقراطية ستكون منعطفًا مفصليا في تاريخنا ، وستمثل الجسر الذي سنعبّر عليه إلى العالم الحديث ، وسنقطع بفضل مع تراث لم يعرف مفاهيم السياسة من الفرد الحر ، إلى المواطن كحامل للشأن العام والدولة ، إلى المجتمع ككيان مستقل نسبيا ومختلف نوعيا عن مكوناته ، إلى الدولة كتعبير سياسي عن المجتمع المدني تجسده مؤسسات تدير الشأن العام لصالح المواطنين، إلى المساواة والعدالة. لأن دولتنا التاريخية ، التي لم تكن مؤمنة بأي حال ، قامت على مفهوم رأى المؤمن في الإنسان وتجاهل الاستخلاف والإنسان الحر: عماد الديمقراطية ، والقوة التي اخرجت مجتمعاتها ودولها من الاستبداد إلى رحاب الحرية بمعانيها المتنوعة : سياسية ودينية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية .. الخ. والتي صالحتها مع ذاتها ، ووضعت أقدامها على طريق جديدة ستواجه صعوبات كثيرة أثناء تعلم السير نحوها ، لكنها بقدر ما أحكمت سيطرتها على ادواتها، بقدر ما غدت مشكلاتها أقل وحريتها اكبر.